جمعية الإمارات للطبيعة

بالتعاون مع

WWF

دور قطاع الأعمال في دولة الإمارات في تشكيل اقتصاد أزرق مُستدام

الملخص التنفيذي

جمعية الإمارات للطبيعة، جمعية اتحادية غير هادفة للربح، تأسست لتقود التغيُّر الإيجابي للحفاظ على التراث الطبيعي لدولة الإمارات العربية المتحدة. تأسست عام 2001 تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة، نحن نعمل مع شركائنا على صياغة السياسات وتثقيف المجتمع وتنفيذ حلول المحافظة على الطبيعة لضمان مستقبل صحي للأرض وأنظمتها وموائلها البيئية. تعمل جمعيتنا ضمن شبكة **الصندوق العالمي للطبيعة**، والذي يتمتع بخبرة 50 عاماً من العمل على حماية البيئة ويدعمها أكثر من 5 ملايين شخص حول العالم.

للمزيد عن جمعية الإمارات للطبيعة، برجاء زيارة emiratesnaturewwf.ae

تم تأسيس Earth Matters Consulting عام 2017 بهدف مساعدة الشركات والحكومات والمنظمات الغير هادفة للربح على معالجة أزمة تغيُّر المناخ وقضايا الإستدامة. نقوم بذلك بتوفير التحليلات السليمة، وتقديم النصائح والدعم لتنفيذ حلول عملية في مكان العمل. خدماتنا الإستشارية تشمل الإستراتيجية والسياسة والإتصالات الخاصة لتغير المناخ والحفاظ على الطبيعة والإستدامة، مما يضمن شعور عملائنا بالثقة بأنهم يتخذون القرارات الصحيحة. يتمتع فريقنا بخبرة خاصة في مجال تغيُّر المناخ، وإستدامة الشركات والوعي بالموضوع، والحفاظ على الحياة البرِّية، والإقتصاد والتقييم البيئي، والتكنولوجيا والسياسة.

تم تنفيذه بالتعاون مع earthmatters

الشكر و التقدير

نود أن نشكر ممثلين القطاعات المختلفة التي ركزت هذه الدراسة عليهم، بما فيهم بنك أبو ظبي التجاري، سوق أبو ظبي العالمي، مجموعة أبو ظبي للإستدامة، مركز المحارة للغوص، موانئ دبي العالمية، هيئة كهرباء ومياه دبي، إعمار للضيافة، بنك الإمارات دبي الوطني، إنجي، هيئة البيئة–أبو ظبي، بنك أبو ظبي الأول، بنك HSBC الشرق الأوسط، جيه ايه للمنتجعات والفنادق، منتجع جميرا في جزيرة السعديات، لومبارد أودير وشركاه المحدودة، منتجع وفلل السعديات روتانا، هيئة كهرباء ومياه الشارقة، ستينا بولك، مجموعة ترانس وورلد، الصندوق العالمي للطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة المملكة المتحدة. الذين كانت مشاركتهم هامة للحصول على رؤى جديدة واستكشاف الفرص والقيود والأفكار حول هذه الدراسة.

Front cover photography: © Emmanuel Catteau
Back cover photography: © Oliver Wheeldon / Emirates Nature-WWF

1 الصندوق العالمي للطبيعة (2015). إحياء إقتصاد المحيط: دراسة لإتخاذ الإجراءات – 2015
https://www.worldwildlife.org/publications/reviving-the-oceans-economy-the-case-for-action-2015

© Marek Okon

قيادة التحول الأزرق المُستدام

تمتلك جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة القدرة على زيادة الإهتمام وتحفيز مشاركة أصحاب المصلحة من قطاع الأعمال في الإدارة المستدامة والحفاظ على البيئة البحرية، بصفتها منظمة بيئية قيادية غير هادفة للربح في الإمارات العربية المتحدة، حسب تأكيد العديد من المشاركين في الاستطلاع.

مع تنامي رغبة قطاع الأعمال لمعرفة المزيد عن مفهوم الإقتصاد الأزرق المستدام والتفاعل معه، سيساعد إنشاء منصات معرفية ومبادرات صناعية في سد الفجوة الحالية.

كما قد يكون إعطاء الفرصة للحكومات والشركات للعمل معاً لمعالجة هذه المشاكل، بدعم من المنظمات غير الحكومية، قوة محركة نحو التغيير بفضل خبرتها الطويلة في مجال التنوع الأحيائي البحري والحفاظ على الطبيعة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، تحتل جمعية الإمارات للطبيعة مكانة مميزة تمكنها من تقديم المشورة للشركات حول أفضل طريقة لدمج مفهوم الإقتصاد الأزرق المستدام في عملياتهم التشغيلية وإتخاذ القرارات.

© Daniel Mateos Molina / Emirates Nature-WWF

التوجه إلى الإقتصاد الأزرق المُستدام

© Daniel Mateos Molina / Emirates Nature-WWF

تعد النُظم الإيكولوجية البحرية في دولة الإمارات وفيرة الإنتاج وتقدم خدمات متعددة تدعم إقتصاد الدولة من خلال توفير العديد من خدمات النظام البيئي.

تلعب الأعشاب البحرية وأشجار القرم وشعاب المحار دوراً رئيسياً في حماية السواحل من العواصف والتآكل **والحفاظ على جودة المياه وتقليل الملوثات من المياه** عن طريق حبس الرواسب وتصفية العناصر الغذائية الزائدة. وتوفر هذه المصفيات الطبيعية **حلاً قيماً ومنخفض التكلفة لتحلية المياه** إلى جانب الفوائد الأخرى. إضافة إلى توفير المأوى لأنواع من **الأسماك ذات الأهمية الإقتصادية** التي تدعم قطاع الثروة السمكية والأمن الغذائي لدولة الإمارات.

"النُظم البيئية البحرية الصحية ليست عائقاً للتنمية الإقتصادية"

- **تعتمد العديد من القطاعات الإقتصادية على الخدمات التي تقدمها لنا الأنظمة البيئية البحرية**، وتشمل هذه القطاعات كل من الموانئ وشركات الشحن البحري، ومحطات تحلية المياه ومشاريع التطوير العقارية الساحلية وقطاع السياحة والترفيه، والثروة السمكية. وهو القطاع الذي له أهمية ثقافية كبيرة.

- **هنالك أيضاً أهمية بالغة للنُظم البيئية الساحلية في سياق التخفيف من تغيُّر المناخ والتأقلم معه** من خلال قيام النظام البيئي للكربون الأزرق بعزل غاز ثاني أكسيد الكربون وبالتالي المساعدة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. تخزن النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق في أبو ظبي وحدها ما يتراوح بين 52 و 181 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون[2]، وهو ما يحقق توازن حاسم لانبعاثات الدولة التي تُقدَّر بـ 115.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون 2012.[3]

ولكن هناك ضغوط وتهديدات عالمية متزايدة تؤثر على سلامة المحيطات، الأمر الذي يؤثر على مياه سواحل الدولة، ويقلل من الفوائد المُقدَّمة لمجتمعنا وإقتصادنا. هنالك تراجع في التنوع البيولوجي وتدهور في الموائل وزيادة تراكم للبلاستيك والنفايات الأخرى، إضافة إلى زيادة في درجات حرارة المياه.

2 Dougherty, W. and G. Grimsditch, (2014). سياسة أبو ظبي للكربون الأزرق. مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية.

3 هيئة البيئة – أبو ظبي (2017). تقرير حالة البيئة في إمارة أبو ظبي 2017. هيئة البيئة – أبو ظبي.

"تقدم مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد الأزرق المُستدام مقومات وإمكانيات عديدة لخلق التغيُّر الإيجابي"

يشير كل ذلك إلى ضرورة تطوير إقتصاد أزرق مستدام للحول دون مزيد من التدهور لمحيطاتنا عن طريق التأكد من أن مختلف مستخدمي المناطق البحرية ومواردها يعملون ضمن حدود الأنظمة البيئية البحرية الطبيعية. **إن تطوير إقتصاد أزرق مستدام في الدولة سيضمن أن النماذج الإقتصادية المستقبلية ستحقق التوازن بين التنمية الإقتصادية والإحتياجات البيئية والإجتماعية طويلة الأجل.**

لقد حددت أهداف هيئة الأمم للتنمية المستدامة 17 هدفاً تعتبر جزء من جدول أعمال 2030 للتطوير المستدام. تهدف هذه الأهداف إلى تعزيز السلام والقضاء على الفقر وضمان الرخاء وحماية كوكب الأرض وتنوعه البيولوجي. وعلى وجه التحديد، يركز هدف التنمية المستدامة رقم 14 "الحياة تحت الماء" على توضيح الترابط بين حماية المحيطات والإستخدام المستدام للموارد البحرية والتطوير المستدام للإنسانية. **يذكرنا هدف التنمية المستدامة رقم 14 بأن الحفاظ على الأنظمة البيئية البحرية الجيدة لا يشكل عائقاً للتطور الإقتصادي، بل بالعكس لأنه يؤدي دوراً مهماً للقطاعات الإقتصادية في العديد من الدول، ويساهم في الإستدامة الغذائية والتقنية والإبتكار، وتوفير فرص العمل والتطوير الإقتصادي بشكل عام.**

تعد الإستدامة والبيئة من الأولويات الرئيسية لرؤية الإمارات 2021، التي تم إطلاقها عام 2010، بينما يعتبر الهدف رقم 14 "الحياة تحت الماء" مُساهِماً في إقتصاد المعرفة التنافسي في الإمارات العربية المتحدة.[4]

تم تصميم **مبادئ الإقتصاد الأزرق المستدام** من قبل الصندوق العالمي للطبيعة بهدف إقتراح تعريف وإطار للإقتصاد الأزرق المستدام تمشياً مع الإلتزامات العالمية والهدف رقم 14 لهيئة الأمم للتنمية المستدامة: "الحياة تحت الماء". تم نشر **مبادئ تمويل الإقتصاد الأزرق المستدام** عام 2018 من قِبل المفوضية الأوروبية، الصندوق العالمي للطبيعة ووحدة الإستدامة الدولية لأمير ويلز وبنك الإستثمار الأوروبي. لتكملة أُطُر العمل القائمة، مثل معايير الهيئة المالية العالمية للأداء البيئي والإستدامة المجتمعية، والمبادئ والمعايير البيئية والمجتمعية لبنك الإستثمار الأوروبي.

تقدم مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد الأزرق المستدام مقومات وإمكانيات عديدة لخلق التغيُّر الإيجابي. والأهمية الكبرى لذلك أنه سيساعد دولة الإمارات على تحقيق أهدافها المتمثلة في تنويع إقتصادها وتلبية إلتزامها بأهدافها الوطنية والدولية.

تناولت هذه الدراسة الإستكشافية توقعات ووجهات نظر أربع قطاعات في دولة الإمارات: الموانئ والشحن والضيافة والسياحة وتحلية المياه والتمويل. وسيتطلب تطبيق إستنتاجات هذه الدراسة عملاً مشتركاً من قِبل الأطراف المتعددة في القطاع الخاص والحكومي والمنظمات غير الحكومية مقدمين خبرات متعددة التخصصات، وإستثمارات وموارد بشرية إضافية. سنعرض نتائج الدراسة والإستنتاجات الرئيسية في الصفحات القادمة من هذا الملخص.

4 الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (2018). الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20161UAE_SDGs_Report_Full_English.pdf

الرؤى الرئيسية

زيادة إدراك ومعرفة قطاع الأعمال بمدى اعتمادهم على الأنظمة البيئية البحرية الجيدة

أفاد 66% من المشاركين في المقابلات من القطاعات المختلفة بأن شركاتهم تعتمد على أداء وجودة البيئة البحرية في الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال، يمكن للتلوث أن يؤثر على جودة الشاطئ ومياه البحر وبالتالي على إيرادات شركات الضيافة، وذلك لإحتمال عدم عودة النزلاء. إضافة لذلك، تؤثر جودة المياه على محطات تحلية مياه البحر، وذلك نظراً لأن زيادة الملوثات والملوحة في المياه تتطلب معالجة إضافية والتي ينتج عنها مزيد من التكاليف. هنالك أيضاً إرتباط معقد للقطاع المالي نظراً لتمويله للشركات في هذه القطاعات، وبالتالي يمكن أن يؤثر أي تدهور في البيئة البحرية سلباً على قدرة العملاء على سداد القروض أو الإستثمارات الأخرى.

التكامل عبر القطاعات أمر مهم لاقتصاد أزرق مُستدام

البيئة البحرية تربطنا جميعاً معاً، وتوضح النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن القطاعات المختلفة هي في الحقيقة متصلة، وليس فقط لأنها يمكن أن تؤثر على البيئة البحرية ولكن أيضاً لأنها يمكن أن تؤثر على بعضها البعض.

تعد هذه التبعيات والتأثيرات الشاملة للقطاعات المتعددة من الأمور الهامة والقضايا التي يجب أخذها في الإعتبار عند اتخاذ القرارات الشاملة المتعلقة بالتنمية والتخطيط المكاني من أجل تحقيق إقتصاد أزرق مستدام حقيقي في دولة الإمارات.

إن تطوير منتديات ومنصات حوار مفتوح وصادق للقطاعات المختلفة سيساعد الشركات في القطاعات المختلفة بأن تكون أكثر وعياً بالتأثيرات التي تُحدثُها على بعضها البعض وأن تساعد في وضع خطط أكثر مراعاةً للقطاعات الأخرى. تُظهِر نتائج هذه الدراسة أيضاً أن التنسيق القوي بين القطاعات المختلفة وسلطات التخطيط، إلى جانب المعايير والخطوط التوجيهية التنظيمية، يمكن المساعدة في تعميم الإستدامة في عملية صنع القرارات الرئيسية وتعزيز الاستخدام الفعال للمساحات البحرية، بما يعود بالنفع على جميع القطاعات.

القطاع الخاص حريص على معرفة سُبل دمج مبادئ الإقتصاد الأزرق المُستدام في ممارساته التجارية

لقد أعرب المشاركون من القطاع الخاص في دراستنا عن رغبتهم في معرفة المزيد عن مفهوم الإقتصاد الأزرق المستدام، حيث إقترحوا أن منصات تبادل المعرفة والمبادرات الصناعية ستكون من العوامل المهمة التي يمكن أن تزيد الوعي وتُحدِث تغييراً في ممارسات الشركة.

وبداية من المشاركة عبر القطاعات إلى منصات الصناعة الخاصة بقطاعات معينة، ينبغي أن تسعى هذه الأنشطة إلى تبني المبادئ والأطر العالمية الحالية. ويمكنهم أيضاً استكشاف قابلية تطبيق الإقتصاد الأزرق المستدام ذي الصلة بدولة الإمارات، وتوفير الأدوات والمواد والإرشادات حول المشاكل ذات الصلة بكل قطاع.

© Adrian Watkins / Emirates Nature-WWF

السياسات والتشريعات القوية تبقى بمثابة المحرك الرئيسي لإدارة التأثيرات البيئية

وجد البحث بأن 39% من الشركات المُشارِكة تقوم برصد الآثار البيئية، في حين تميل الشركات إلى إدراج إستهلاك المياه والطاقة وتوليد النفايات في إستراتيجيات المسؤولية الإجتماعية للشركة وإستدامتها حيث ترى أنه من المُجدي رصدها مقارنةً بالتأثيرات وفعالية التخفيف على البيئة البحرية المعقدة إلى حد ما.

يعد تقييم الأثر البيئي (EIA) أداة اتخاذ القرارات التنظيمية الأكثر شيوعاً التي يتم تنفيذها في الدولة، ومن أجل دراسة الآثار التراكمية على البيئة البحرية، يجب استكمالها بتقييمات الأثر البيئي الاستراتيجي (SEA)، والإدارة المتكاملة للتخطيط المكاني للمناطق الساحلية والبحرية.

لقد حدد المشاركون في المقابلات الحقائق التالية بشأن العوامل الهامة التي يمكن أن تدعم تنفيذاً فعّالاً للإطار التنظيمي:

المعايير التنظيمية والمبادئ التوجيهية التقنية والمثابرة في مراقبة الأداء البيئي

استعداد الشركات للعمل على النتائج وتنفيذ خطط الإدارة البيئية

إشراك أصحاب المصلحة، وخاصة تلك التي يمكن أن تتأثر بمشروع أو نشاط مُقترَح

يُعَد قادة الأعمال والمساهمين والمستهلكين من الدوافع المهمة لِتحرُك الشركات

تُبيِّن النتائج التي توصلنا إليها أن المساهمين والقيادة الداخلية القوية وطلب المستهلك هي محركات رئيسية لِتحرُك الشركات واتخاذها قرارات للحفاظ على البيئة البحرية. وعندما يدرك المساهمون (أو الملاك) أهمية الاستدامة، بالتالي سيكون تنفيذ التغيرات أكثر جدوى. كما تساهم المشاركة من قِبل الشركاء الداخليين، بداية من الموظفين إلى الإدارة العليا، وبشكل خاص على مستوى مجلس الإدارة في خلق ثقافة تغيير في الشركة بأكملها.

من أجل تحقيق رغبة الإدارة العليا وملاك الأسهم، على الشركات أن:

توضح أهمية الاقتصاد الأزرق المستدام المتعلق بعملياتهم لحاملي الأسهم؛

التعرف الأفضل على تفضيلات العملاء وتوقعاتهم بشأن الاستدامة البيئية للشركات، واستخدام تلك المعلومات في وضع استراتيجيات وإجراءات مُخصَّصَة؛

التأكد من أن استراتيجيات الاستدامة للشركة تُعالِج بشكل استباقي الآثار البيئية البحرية حسب الحاجة.

عقد مبادرات تطوعية مع الشركات قد تكون وسيلة مفيدة لدفع التغيير نحو الاقتصاد الأزرق المُستدام

أفاد غالبية المشاركين باهتمامهم بالانضمام إلى المنصة التطوعية للشركات لقطاعهم مما يؤدي إلى تحسين أنشطتهم. وسيستفيد هذا النوع من المشاركة في الأعمال من مشاركة الحكومة والخبراء العلميين والمنظمات غير الربحية لضمان نظرة شاملة للحلول المحددة.

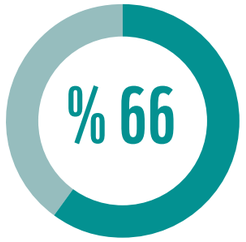

أفاد 66% من المشاركين في المقابلات بأن شركاتهم تعتمد على أداء وجودة البيئة البحرية في الخليج العربي

قيمة محيطاتنا

توفر لنا المحيطات 50% من الأوكسجين الذي نتنفسه، وتمتص 30% من إنبعاثات الكربون في العالم، إضافة إلى إمتصاص 93% من الحرارة الناتجة عنها، وتعمل على التخفيف من آثار التغير المناخي.

© Jürgen Freund / WWF

رؤى القطاعات المختلفة

© Daniel dePasquale / WWF

قطاع الضيافة والسياحة

حماية الأصول الطبيعية للوجهات السياحية يحظى بأهمية متزايدة للاستدامة طويلة المدى للقطاع.

يعتبر نمو قطاع الضيافة والسياحة ذو أهمية استراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث مُنح زخماً إضافياً في السنوات الأخيرة. حيث أفاد 89% من ممثلي السياحة الذين تمت مقابلتهم بموافقتهم على اعتمادهم على البيئة البحرية حيث تجري عملياتهم على طول الساحل.

وترتبط المناطق الطبيعية ارتباطاً وثيقاً بالهوية الثقافية لدولة الإمارات وتوفر العديد من الفرص الترفيهية التي يمكن أن تُسهِم في النهاية في رسم صورة للدولة كوجهة سياحية.

ومن المتوقع وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي أن تكون السياحة الساحلية والبحرية أكبر شريحة تضيف إلى اقتصاد المحيطات بحلول عام 2030، مع توقع نمو تلك المعدلات بنسبة تزيد عن 3.5% عالمياً. وبإمكان تعزيز الإستدامة البيئية أن يكون تميزاً حقيقياً وسبباً في إختيار الوجهة السياحية.

أفاد 89% بموافقتهم على إعتمادهم على البيئة البحرية حيث تجري عملياتهم على طول الساحل

وبالتالي، تكتسب حماية الأصول الطبيعية والثقافية في وجهة سياحية محددة أهمية متزايدة من أجل استدامة هذا القطاع على المدى الطويل.

"وبإمكان تعزيز الاستدامة البيئية أن يكون تميزاً حقيقياً وسبباً في اختيار الوجهة السياحية"

يعتبر وجود إطار قوي لوضع السياسات والتشريعات أمر هام وأساسي لتقليل تأثير القطاع على البيئة، والذي يحدث عادةً خلال مرحلة التطوير والإنشاء. ويمكن لشركات الضيافة الكبرى أن تعمل بشكل استباقي من خلال وضع معايير للاستدامة وسلسلة التوريد، في حين أن تطوير المبادئ التوجيهية الخاصة بكل قطاع وأفضل الممارسات يمكن أن يدعم الممارسات التجارية. إضافة لذلك، سيساهم دمج الحفاظ على الطبيعة والإدارة المستدامة في استراتيجيات الشركات في اتخاذ القرارات في المراحل الأولى من المشروع. سيساعد ذلك على تجنب الآثار البيئية السلبية على الأماكن الطبيعية التي يمكن أن تستفيد منها الأنشطة السياحية القائمة على الطبيعة.

5 منتدى الاقتصاد العالمي (2017). الشعاب المرجانية الجدية مفيدة للسياحة وبأن تكون السياحة جيدة للشعاب المرجانية: https://www.weforum.org/agenda/2017/06/healthy-coral-reefs-are-good-for-tourism-and-tourism-can-be-good-for-reefs/

© Kobu Agency

قطاع الموانئ والشحن

يحظى قطاع الشحن والموانئ في دولة الإمارات بوضع فريد يؤهله لتحفيز تغيير إيجابي يمكن الارتقاء به على المستوى العالمي بفضل الأهمية العالمية لصناعة النقل البحري للدولة والإقتصاد العالمي.

لقد كانت معظم التغيرات نحو الاستدامة داخل قطاع الشحن في الماضي مدفوعة من قبل التشريعات، ولكن بدأت الشركات في الآونة الأخيرة في اتخاذ إجراءات مستقلة في محاولة لاكتساب ميزة تنافسية داخل سوق متغيرة. تخلق هذه التغيرات السريعة للإطار التنظيمي العالمي للشحن، ونمو الوعي والاهتمام في قطاع النقل البحري والتمويل، وكذلك التطورات التكنولوجية المتاحة، الظروف المواتية لتغيير إيجابي كبير نحو الاستدامة.

واحدة من الأفكار المثيرة للاهتمام في هذه الدراسة هي إفادة بعض الذين أجريت معهم مقابلات بأنهم يرون أن صحة و استقرار البيئة البحرية يمكنها أن تؤثر على استدامة عمليات الموانئ لأن أنماط التآكل والترسبات يمكن أن تؤثر على قنوات الشحن و إمكانية الوصول إلى الميناء. ولا يقتصر تأثير التغييرات في هذه الأنماط بسبب تشييد الموانئ أو تعديلات على السواحل في أماكن أخرى على البيئة البحرية فقط، بل يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الصيانة لمشغلي الموانئ.[6,7]

يتم تقييم هذه المشكلات إلى حد ما في تقييمات الأثر البيئي التي تُجرَى قبل تشييد الميناء. وتتطلب إدارة تأثيرات هذا القطاع دمج متطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO) وكذلك المعايير التنظيمية المحلية. هناك عدد من منصات الصناعة التطوعية مثل EcoPorts ومبادرة الشحن المستدام التي يمكن أن تساعد في توجيه أفضل الممارسات في هذا القطاع.

6 Zaggia. L. et al (2017). التآكل السريع للشريط الساحلي بسبب السفن في البحيرات الساحلية: أدلة ميدانية وتحاليل الإستشعار عن بعد. بلوس وان 12 (10).

7 Asariotis, R, et al. (2017). دراسة على قطاع الموانئ عن تأثيرات التغير المناخي والتأقلم UNCTAD, 2017. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ser-rp-2017d18_en.pdf

© Michel Gunther / WWF

قطاع تحلية المياه

يساعد الابتكار التكنولوجي لإدارة تصريف الملح وتحسين كفاءة استخدام المياه قطاع التحلية على أن يكون أكثر استدامة.

لدى دولة الإمارات القدرة على أن تكون الرائدة عالمياً في تحلية المياه نظراً لحجم هذا القطاع وأهميته الحاسمة في الأمن المائي. ويمكن تحويل التحديات البيئية الناجمة عن تحلية المياه إلى فرص عمل مرتبطة مع ممارسات الإستدامة.

تعتمد محطات تحلية المياه أيضاً على جودة المياه؛ تتطلب زيادة الملوحة أو الملوثات في مياه البحر معالجة إضافية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية.[8]

ويمكن مع دمج إطار عمل السياسات والتشريعات أن تساعد منصات هذه الصناعة التي تستثمر في الأبحاث والتطوير في ابتكار تقنية لمستوى صفر من التخلص من الملوحة. ويمكن دمجه مع مفهوم الاقتصاد الدائري حيث يتم استخدام تصريف تحلية المياه في الصناعات الأخرى. ويمكن لهذه المنصة التماشي مع حملة الإمارات ودورها الريادي في تأسيس تحالف عالمي لتحلية المياه النظيفة.[9]

ولكن من المهم أيضاً الاستمرار في التركيز والاستثمار في برامج إدارة الطلب على المياه لزيادة استدامة القطاع.

”تمتلك دولة الإمارات القدرة على أن تكون الرائدة عالمياً في مجال تحلية المياه نظراً لحجم هذا القطاع وأهميته في الأمن المائي“

8 مصدر (2018). برنامج تحلية المياه بالطاقة المتجددة: الحدود الجديدة لتحلية المياه المستدامة. مصدر: الإمارات

9 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للتحالف العالمي لتحلية المياه النظيفة: https://www.gcwda.org

القطاع المالي

يعتبر القطاع المالي المساهم الرئيسي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وذو مكانة متميزة ليكون الدافع للتغيير الإيجابي لجميع القطاعات.

يتزايد دعم الاستثمار المسؤول في المحافظة على البيئة والتأثير عليها على مستوى العالم، ومن المتوقع أن ينمو بسرعة نظراً لزيادة عدد الشركات التي تلتزم بدعم أُطُر العمل التي تُسهِم في مبادئ الاستدامة – مثل أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري. وتم على الصعيد العالمي تخصيص أصول تبلغ قيمتها حوالي 23 تريليون دولار لاستراتيجيات الاستثمار المسؤولة اعتباراً من عام 2016.[10] تُظهر تصريحات دبي وأبو ظبي حول التمويل المستدام تحولاً كبيراً في دور التمويل نحو الاستدامة وزيادة دمج مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام، مما يمكن أن يخلق فرص للقطاع المالي في الإمارات.

علاوة على ذلك، ستجد الشركات الملتزمة بالإستدامة أنه من الأسهل اجتذاب المستثمرين، وهذا اتجاه عالمي من المتوقع أن يتصاعد بمرور الوقت. وجدت دراسة حديثة صادرة عن Accenture،الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ الإستثمار المسؤول أن 88% من المستثمرين الذين شملهم الاستبيان ينظرون إلى الاستدامة على أنها "طريق إلى ميزة تنافسية" و78% إعتبروها "الفارقة في تحديد قادة الصناعة."[11]

تشير المنتجات المالية "الزرقاء" وخطة عمل بنك التنمية الآسيوي للمحيطات الصحية والاقتصادات الزرقاء المستدامة إلى اتجاه نحو الاستدامة في قطاع التمويل. صرح 80% من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في القطاع المالي أن البنوك ستطلب من الشركات العملاء لديها أن تكون لديهم خطط لتخفيف الآثار البيئية البحرية في السنوات الخمس المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن جميع الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات من القطاع المالي أشاروا إلى الحاجة إلى تحفيز كل من العرض والطلب لمزيد من الإستدامة.

وأشاروا إلى أنه بالنسبة لقطاعهم، قد يأتي زخم "الشد والجذب" من:

- العميل أو العملاء الذين يطلبون تمويلاً أكثر إستدامة،
- وكالات تصنيف الإئتمان بما في ذلك المزيد من العوامل البيئية في التصنيفات،
- وضع المساهمون أولوية أعلى لإجراءات الاستدامة،
- زيادة فهم الضغوط البيئية وأُطُر السياسة البيئية الدولية.

"على الصعيد العالمي تم تخصيص أصول تبلغ قيمتها حوالي 23 تريليون دولار للاستراتيجيات الاستثمار المسؤولة إعتباراً من عام 2016"

10 تحالف الإستثمار المستدام العالمي (2016). مراجعة الاستثمار المستدام العالمي.
http://www.gsi-alliance.org/wp-content/uploads/2017/03/GSIR_Review2016.F.pdf

11 Accenture (2014). دراسة المستثمر: رؤى من الموقعين على PRI. الميثاق العالمي للأمم المتحدة، Accenture ومبادئ الإستثمارات المسؤولة.
https://www.accenture.com/t20150523t042350__w__/us-en/_acnmedia/accenture/conversion-assets/dotcom/documents/global/pdf/industries_15/accenture-investor-study-insights-pri-signatories.pdf

وتشمل الفرص الأخرى لقطاع التمويل في الدولة؛ تطوير المنتجات المالية "الزرقاء" المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتماشى قانون الشريعة إلى حد كبير مع الحاجة إلى حماية البيئة الطبيعية ومعظم البنوك لديها خدمات استشارية أو مجالس استشارية شرعية يمكن أن تساعد في تقديم مثل هذه التوجيهات. وقد يكون الانخراط مع خدمات الاستشارة أو المجالس الاستشارية الشرعية لوضع مبادئ توجيهية بشأن الحفاظ على البيئة البحرية والإقتصاد الأزرق المستدام فرصة مفيدة لمزيد من المشاركة.

يمكن أن تلعب وكالات التصنيف الائتماني أيضاً دوراً مهماً في زيادة البنوك لأنشطتها في هذا القطاع.

إن دمج مبادئ الإقتصاد الأزرق المستدام في المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة لوكالات التصنيف يمكن أن يدفع التغيير في القطاع نحو معالجة هذه المشاكل بشكل منهجي ويكون هدفاً مفيداً لمزيد من العمل. يمكن للقطاع المالي دفع إجراءات عملية نحو عمليات مستدامة تُسهِم في مرونة النُظم الإيكولوجية البحرية التي يمكن بدورها أن تقلل المخاطر التشغيلية والمالية.

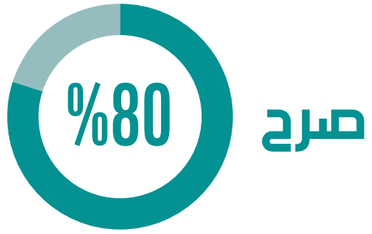

صرح بأن البنوك ستطلب من الشركات العملاء لديها أن تكون لديهم خطط لتخفيف الآثار البيئية البحرية في السنوات الخمس المقبلة

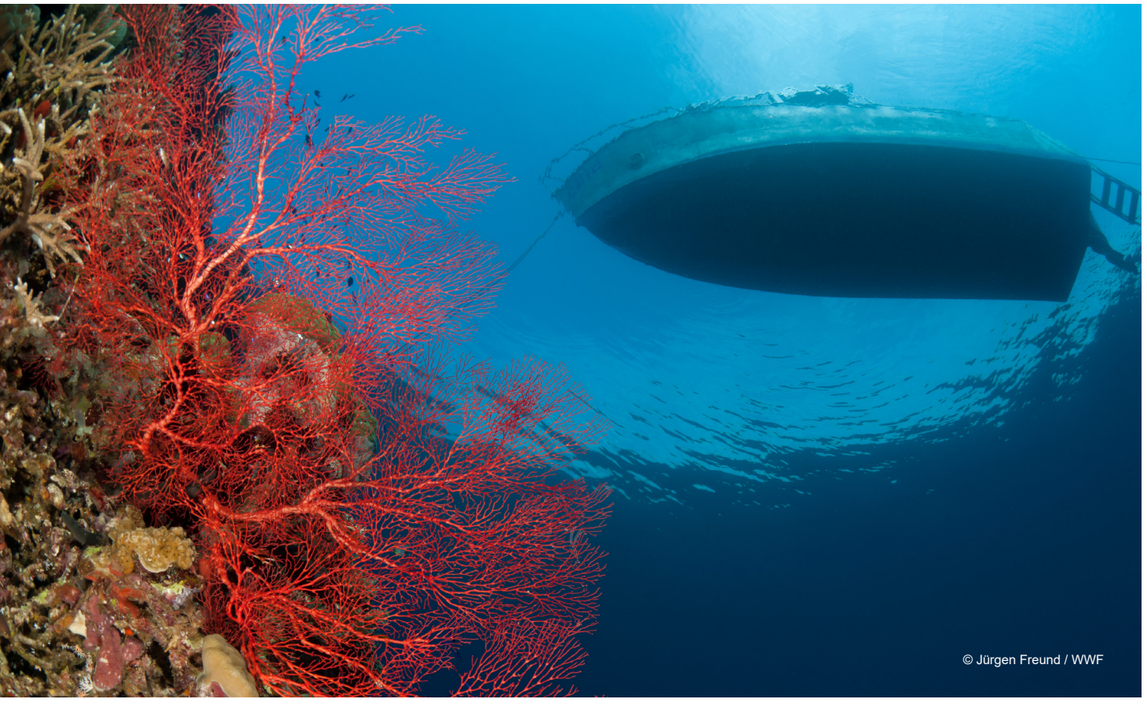
© Jürgen Freund / WWF

قم بدورك في عملية انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاقتصاد الأزرق المُستدام

جمعية الإمارات للطبيعة

WWF

جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة هي جمعية نفع عام تأسست بهدف قيادة جهود التغيير الإيجابي في دولة الإمارات العربية المتحدة وحماية تراثها الطبيعي. تأسست عام 2001 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة. نحن نعمل مع شركائنا لتطوير السياسات وتثقيف المجتمعات وتنفيذ حلول علمية من أجل الحفاظ على الطبيعة وضمان مستقبل صحة الأرض وأنظمتها وموائلها البيئية. نحن جزء من الشبكة العالمية للصندوق العالمي للطبيعة الذي يفخر بإرث خمسين عاماً من الحفاظ على البيئة ويحظى بدعم أكثر من خمسة ملايين شخص حول العالم.

للمزيد من المعلومات حول الجمعية، الرجاء زيارة **emiratesnaturewwf.ae**